

## التقرير السنوي لسنة 2022

### حول النفاذ إلى الوثائق الإدارية ببلدية جرجيس

#### الإطار العام:

في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ للمعلومة قامت بلدية جرجيس بمواصلة العمل على تطوير عملها في مجال النفاذ إلى المعلومة بالبلدية وذلك بالإنخراط في منظومة البيانات المتوحة بالتوازي مع العمل على دعم نشر المعلومات وفقا لما يقتضيه قانون النفاذ إلى المعلومة والتركيز على التكوين والعناية بالأرشيف.

1- نشر المعلومة بمبادرة من الهيكل على موقع الواب الخاص بالبلدية و صفحة التواصل الاجتماعي فيسبوك :

تفعيلا لأحكام الفصل 6 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 تتولى بلدية جرجيس تحيين جملة المعطيات المنشورة بموقعها الرسمي بصفة دورية وكلما إقتضت الحاجة ذلك وقد تم نشر الوثائق التالية:

-محاضر الجلسات العادية للمجلس البلدي لسنة 2022.

-محاضر الجلسات التمهيدية للمجلس البلدي لسنة 2022.

-الخدمات الإدارية المسداة إلى المواطن.

في إطار تقديم المعلومة الحينية تضع بلدية جرجيس على ذمة العموم و بصفة دورية كل المستجدات التي تهم الشأن البلدي و المحلي من خلال موقع الواب و صفحتها الرسمية حيث تم نشر خلال سنة 2022 عدد هائل من الصور كتغطية لكل الأحداث من زيارات رسمية و توأمة و جلسات المجلس البلدي و برامج عمل اللجان صلب البلدية إضافة إلى العديد من البلاغات و الإعلانات تعلقت بمختلف الأنشطة.

2- النفاذ إلى المعلومة من الشخص المعني :

لقد نص القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 خاصة في فصله 9 على حق النفاذ إلى المعلومة لكل شخص طبيعي أو معنوي و ضبط مختلف المقاييس و الإجراءات و حدد المسؤولية بين كل الأطراف المتدخلة صلب الهيكل العمومي و هيئة النفاذ إلى المعلومة. تطبيقا للقانون سالف الذكر و دعما لحق النفاذ إلى المعلومة تلقت بلدية جرجيس خلال سنة 2022 عدد 04 مطالب خلال سنة 2022. عدد المطالب الواردة و التي تمت الإجابة عنها: 04 عدد المطالب المرفوضة: 00 عدد مطالب التظلم: 01

### 3- المقترحات :

تطبيقا للفصل 34 و الفصل 36 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 و لمزيد تكريس حق النفاذ يتعين :

- المزيد من الدورات التكوينية التي تتعلق بمجال النفاذ الى المعلومة.
- إعداد خطة عمل تحت إشراف السيد رئيس البلدية بالتنسيق مع المسؤولين حول مراحل و أجال و دور كل متدخل في مجال النفاذ إلى المعلومة .
- تكوين المكلف بالنفاذ إلى المعلومة و نائبه في مجال النفاذ إلى المعلومة حتى يتسنى لهما تقديم المطلوب و تحسين جودة الخدمات المسداة.
- وجوب العمل على تقنيات وآليات أكثر فاعلية في التكوين عوض التكوين عن بعد للعديد من الإشكاليات في التواصل.
- وضع منظومة وطنية للعناية بالأرشيف والوثائق الإدارية داخل المؤسسات لتسهيل عمل المكلف بالنفاذ للمعلومة.
- تنظيم دورات تكوينية في الأرشيف لإضفاء النجاعة اللازمة في هذا المجال.

-إحداث موقع واب موحد بين كل المؤسسات الوطنية يخص مجال النفاذ إلى المعلومة ويشمل هذا الموقع على عناصر موحدة حتى يتمكن المستفيد أو طالب المعلومة من الولوج بسلاسة ودقة إلى الوثائق الإدارية.

31 ديسمبر 2022

